Women
Journalists
Without
Chains
الصحافة في إيران:
جدران العار
wjwcorg

الصحافة في إيران:

جدران العار

المحتويات

مقدمة..... 2

أولاً، جدار العار..... 3

الصحفيون المسجونون حاليا في إيران:..... 4

ثانياً، المشهد القانوني والقضائي.. إسكات الحقيقة 9

1) لا قضاء مستقل..... 9

2) قانون الصحافة..... 10

3) قوانين وخطط جديدة وحملة تحريض..... 12

ثالثاً، إشعاع صحافة مستقلة ضعيف..... 14

رابعاً: استمرار تدفق المعلومات..... 18

خامساً: الاستهداف خارج الحدود..... 22

خاتمة 25

التوصيات..... 25

أولاً: السلطات الإيرانية..... 25

ثانياً، المجتمع الدولي..... 26

مقدمة

تعتبر إيران واحدة من أقدم الدول في الشرق الأوسط التي انضمت إلى عالم الصحافة المكتوبة. في عام 1837م أسس ميرزا صالح الشيرازي صحيفة "أوراق الأخبار" (كاغذ أخبار" الشهرية. ومع بداية العهد الدستوري (1903) كانت الصحف والمجلات في إيران قد تناسلت بسرعة كبيرة للغاية مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة؛ لكن الحريات الصحفية خلال هذا العهد كانت متراجعة ومترهلة مع تراجع تدريجي في الحقوق والحريات في البلاد.

وشهدت الصحافة في إيران بعد ثورة 1979م تطوراً ونمواً سريعاً للغاية، لكنه استمر فترة قصيرة حيث سرعان ما فُرضت قيود على الصحافة في الثمانينات عبر وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي التي فَرضت قاعدة ترخيص وكالات النشر؛ وهي المؤسسة الرسمية التي بدأ من خلالها النظام على فرض رقابة على الصحف، إذ تم منح التراخيص للصحفيين والناشرين بشرط عدم التحدث أو نشر شيء يضر بمشاعر المرشد وما تعتبر مصالح البلاد الوطنية، والذي يعني عدم انتقاد الحكومة[1]. وعلى الرغم من كل هذا، نمت وسائل الإعلام اليوم في إيران لتصبح مجتمع ضخم.

ومنذ العهد الدستوري واجه الصحفيون عقبات مختلفة في عملهم، إذ تعرض مئات الصحفيين الإيرانيين للتهديد والاعتقال والسجن والتعذيب والقتل. وفي الـ15 عاماً الأخيرة منذ الثورة الخضراء عام 2009 كانت أسوأ حملات القمع والترهيب لمجتمع الصحفيين؛ وكانت إيران منذ ذلك التاريخ ضمن قائمة العشرة الأولى لأسوأ الدول سجناً وقمعاً للصحافيين والصحافيات. ورغم الحديث عن تراجع حملة القمع ببطء منذ الثورة الخضراء إلا أنها عادت أكثر قسوة منذ النصف الثاني العام الماضي (2022).

يجيب هذا التقرير عن تساؤلات وضع حرية الصحافة في إيران، وعمل الصحفيين والصحافيات في ظل نظام الحكم الثوري، الديني، والاستبدادي.

[1]Mudbidri, Ishan, Freedom of press in Iran : the International Law perspective
https://blog.ipleaders.in/freedom-of-press-in-iran-the-international-law-perspective/

أولاً، جدار العار

مع استمرار النظام الإيراني في قمعه للاحتجاجات التي بدأت في 16 سبتمبر / أيلول 2022 بوفاة مهسا أميني، شن حملة لا هوادة فيها على الصحافيين والصحافيات فوضع أكثر من 100 صحافي وصحافية في السجن بما في ذلك اثنان يواجهان عقوبة الإعدام، وما يقرب من نصف جميع الصحفيين المعتقلين حديثًا من النساء.

وقال نشطاء إن أكثر من 520 شخصًا قتلوا خلال المظاهرات التي اندلعت بعد مقتل أميني واحتُجز أكثر من 20 ألفًا بشكل غير قانوني، من بينهم عشرات الصحفيين. بعد محاكمات متحيزة، أصدر القضاء أحكامًا قاسية على المتظاهرين[2].

يسجن معظم الصحافيين والصحافيات في سجن "إيفين" سيء السمعة المخصص لاعتقال الصحافيين والنشطاء والسجناء السياسيين، وهذا السجن بمثابة صندوق أسود يصعب معرفة ما يجري فيه؛ ويتحدث الصحافيون والصحافيات الذين أفرج عنهم قصصاً من الإذلال والجلد والتعذيب والإعدام الوهمي[3]. يُتهم الصحافيون والصحافيات غالبا ما بارتكاب جرائم تتعلق بالأمن القومي، وهي اتهامات عادة ما تستخدمها الدول الاستبدادية لتجنب التدقيق المحلي في القضايا على الرغم من أن لها تداعيات خطيرة على حرية الصحافة.

وعلى الرغم من ضعف الوصول إلى المعلومات حول انتهاكات الصحافة في إيران بما في ذلك التحديثات المستمرة لأوضاع المعتقلين الصحافيين والصحافيات، تشير بياناتنا إلى اعتقال أكثر 100 صحافي وصحافية بين سبتمبر/أيلول2022 ومايو/أيار 2023، 33 منهم على الأقل ما يزالون خلف القضبان إلى جانب تسعة آخرين اعتقلوا قبل بدء الاحتجاجات. وحكم على بعضهم بأحكام سجن شديدة، بما في ذلك صحفي واحد حكم عليه بالسجن لمدة تصل إلى 18 سنة، فيما أفرج عن الباقين بكفالة مع خطر عودة محاكماتهم وسجنهم. وفي يونيو/حزيران 2023 تم

[2] Journalist Hamidi Contests Charges As Trial Opens https://iranwire.com/en/journalism-is-not-a-crime/117046-journalist-hamidi-contests-charges-as-trial-opens /

[3] Iran: A Prison for Free Expression https://www.voanews.com/a/iran-a-prison-for-free-expression/6291461.html

استدعاء عدد من الصحافيين الذين جرى العفو عنهم أو أفرج عنهم بكفالة كبيرة بانتظار الأحكام السياسية.[4]

وكان من بين المعتقلين، مراسلة صحيفة شرق، نيلوفر حميدي التي كانت أول من أبلغ عن دخول "أميني" المستشفى. ومراسلة صحيفة هميهان إلهي محمدي التي كانت تحاول تغطية جنازة "أميني". ويتبين أن أكثر من 35 صحافية وعاملة في مجال الإعلام تعرض للاعتقال خلال تسعة أشهر بين (سبتمبر/أيلول2022 ومايو/أيار 2023) وهو عدد مذهل للغاية في بلد تشكل فيه النساء العاملات في مجال الصحافة أقلية. ونعتقد أن اعتقال هؤلاء الصحفيات لا يعود فقط إلى تقاريرهن وعملهن الصحفي بل إلى جنسنهن باعتبارهن نساء يدافعن عن حريات وحقوق الإيرانيات والإيرانيين.

الصحفيون المسجونون حاليا في إيران[5]:

1- نيلوفر حميدي، الصحفية والمراسلة في جريدة شرق، في منزلها بطهران في 22 سبتمبر 2022.

2 - إلهي محمدي، صحفية ومراسلة بصحيفة هميهان، اعتقلت في 23 سبتمبر في منزلها بطهران.

3 - علي رضا جباري دارستاني، صحفي في وكالة مهر للأنباء، اعتقل في 25 سبتمبر في طهران.

4- إيمان بيه باساند، صحفي مستقل، اعتقل في 22 سبتمبر في منزله بطهران.

5- فيدا رباني، الصحفية المستقلة بصحيفة شرق، اعتقلت في 24 سبتمبر في منزلها بطهران.

6- مليحة ديراقي، مصورة صحفية مستقلة في مدينة شيراز، اعتقلت في 26 تشرين الأول / أكتوبر أثناء تغطيتها لاحتجاج في مدينة عبادان.

7- فرزانه يحيى عبادي، صحفية محلية مستقلة بمدينة عبادان، اعتقلت في مقر عملها في 19 تشرين الأول.

[4] بازی با اصطلاح عفو رهبری؛ روزنامه‌نگارانی که خامنه‌ای «بخشیده بود» در احضارند https://radiftarin.com/link_page.php?id=218064

[5] مصادر: أقارب صحافيين متعقلين، وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية وغير الرسمية الفارسية-الإنجليزية، نقابة الصحافيين في طهران، الاتحاد الدولي للصحفيين، لجنة حماية الصحفيين الدولية، مراسلون بلاحدود.

8- فرخونده عاشوري، صحفية مستقلة ومراسلة سابقة لوكالة أنباء فارس، اعتقلت في 17 أكتوبر/تشرين الأول في مدينة شيراز.

9- هاشم معزن زاده، صحفي مستقل، اعتقل في 23 سبتمبر في طهران.

10- زيبا اوميديفار، الصحفية في كوردبريس، اعتقلت في 8 ديسمبر/كانون أول.

11- مارال دار عفرين، صحفية محلية في ولاية جيلان، اعتقلت في 1 نوفمبر/تشرين الثاني.

12- مليكة هاشمي، صحفية مستقلة، أعتقلت في 21 يناير/كانون الثاني بعد استدعائها للمحكمة.

13- رئيس تحرير مجلة (Sabzevar e Emrooz) السيد أمير مسكاني في مدينة سبزيفار بتاريخ 22 نوفمبر.

14- الصحفي المستقل سيامند مهتدي ، اعتقل في 13 فبراير/شباط في مدينة بوكان.

15- أعتقل الصحفي في موقع قم الإخباري علي بورتابائي بتاريخ 5 مارس/آذار2023 في مدينة قم.

16- مرتضى حاجبيان، الصحفي المستقل، الذي اعتقل في 19 مايو/أيار2023 ، حكم عليه بالسجن لمدة عامين وستة أشهر.

17- جينا مودارس قرجي ، صحفية مستقلة ، اعتقلت في 11 أبريل/نيسان2023 في مدينة سنندج.

18- كيفان سميمي ، رئيس تحرير مجلة إيران إي فاردا ، اعتقل في 20 أبريل / نيسان2023. وهو صحفي مخضرم معروف يبلغ من العمر 73 عاما واعتقل عشية مؤتمر على الانترنت، بعد إعلان نيته المشاركة، والمؤتمر بعنوان "حوار لإنقاذ إيران"، ناقش فيه صحفيون وأكاديميون التحديات التي يفرضها الفساد الحكومي وحملة القمع الحالية التي تشنها الحكومة على المعارضة. واتهم بالاتصال "بطائفة منحرفة في الخارج"، واحتجز بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ثلاثة أسابيع تقريبا، قبل نقله أخيرا إلى سجن إيفين في 10 مايو/أيار.

19- مريم وحيديان الصحفية التي تكتب عن قضايا العمال لوكالة أنباء إيلنا، حكم عليها بالسجن 4 سنوات في 7 مايو/أيار[6]. واعتقلت في طهران في 27 نوفمبر / تشرين الثاني.

20- في 28 يناير / كانون الثاني، حُكم على الصحفية نظيلة مروفيان دون جلسة استماع محكمة. حكمت السلطات القضائية الإيرانية على مروفيان بالسجن لمدة عامين لمقابلة أمجد أميني والد مهساء أميني.

21- في 3 مايو/أيار قبض على سجاد شهرابي، وهو صحفي يعمل مع "إذاعة جمهورية إيران المملوكة للدولة"، واقتيد إلى سجن إيفين بعد مداهمة منزل والده، حيث يعيش. صادرت السلطات هاتفه وحاسوبه المحمول. لم يعرف بعد ما هي التهم الموجهة إليه. وهو شقيق شيما شهرابي رئيسة تحرير إيران واير، واستجوبت أفراد عائلتها حول عملها الصحفي لترهيب الصحفية المنفية. احتجز شهرابي في الحبس الانفرادي واستجوبه لعدة أيام، ونُقل إلى العنبر العام بسجن إيفين بطهران في 24 مايو / أيار. وأعلن المسؤولون عن إطلاق سراحه بكفالة قدرها 10 مليارات ريال (20 ألف دولار) لكن لم يفرج عنه[7].

22- إحسان بيربورناش، المحرر السابق لمجلة فارزيش الرياضية والمعلق الساخر السابق لصحيفة غانون الذي كان في كثير من الأحيان يعبر عن انتقادات ساخرة للحكومة ودعم علنا الاحتجاجات على وفاة مهسا أميني. اعتقل 28 أكتوبر/تشرين الأول وسجن في مدينة قائم شهر القريبة، وأدين من قبل محكمة ثورية في ساري بتهمة "إهانة الإسلام بطريقة تعتبر تجديفا" و "التحريض على العدوان ضد حكومة الجمهورية الإسلامية" و "الدعاية ضد نظام الجمهورية الإسلامية". حكم عليه بالسجن لمدة 18 عاما (10 سنوات في السجن بالإضافة إلى ثماني سنوات مع وقف التنفيذ) الذي تلقاه صحفي إيراني في 10 يناير/ كانون الثاني2023، في أقسى حكم يصدر على أي صحفي منذ بدء الاحتجاجات على وفاة مهسا أميني.

في فبراير/شباط 2023 قالت عائلته إنه تم الإفراج عنه، دون معرفة الأسباب وإن كان خرج بكفالة، أو إنه إفراج مؤقت وسيعود مجدداً للسجن.

[6] Maryam Vahidian, journalist, condemned to 4 years in jail https://women.ncr-iran.org/2023/05/07/maryam-vahidian-journalist-jail/

[7] Languishing in Prison for Being the Brother of a Journalist https://iranwire.com/en/journalism-is-not-a-crime/117221-languishing-in-prison-for-being-the-brother-of-a-journalist/

23- علياء مطلب زاده، وهي مصورة صحفية مستقلة وناشطة في مجال حقوق المرأة، تعرضت لمعاملة سيئة عندما داهم سبعة من ضباط الشرطة منزلها وفتشوه في 10 مايو/أيار. ثم أمرها بتقديم نفسها للاستجواب في مكتب المدعي العام في سجن إيفين بطهران في 16 مايو. وقد استهدفت لمشاركتها في مؤتمر عبر الإنترنت في 21 أبريل/نيسان بعنوان "حوار لإنقاذ إيران"، ناقش فيه صحفيون وأكاديميون التحديات التي يفرضها الفساد الحكومي وحملة القمع الحالية التي تشنها الحكومة على المعارضة.

24- محمد زارع فومنى (مدير تحرير صحفية صداى إصلاحات اعتقل في 9أكتوبر/تشرين الأول)

26- آية الله عارفينيا من المرجح أن يكون مدير قناة تلغرام الخاصة بعبدانان قد اعتقل في إيلام في 2 نوفمبر. وسبق أن تلقى رسالة تهديد من الحرس الثوري الإيراني قبل اعتقاله.

27- نازيلا معروفيان، مراسلة في الحدث 24، صحيفة مستقلة وديهبان. 30 أكتوبر ألقي القبض عليها في طهران ونقلت إلى العنبر 209 في سجن إيفين).

28-الدكتور هاشم مؤزن زاده (نقابة وناشط إعلامي ومدير وكالة الأنباء والأطباء ومجلة القانون، بالنا. وهو محتجز في سجن إيفين منذ 25 سبتمبر/أيلول).

29- إيمان بيه باسند، صحفي مستقل، اعتقل في 22 سبتمبر من منزله في طهران.

30- أريا جعفري (مصور وكالة أنباء الطلبة الإيرانية (إسنا) والمسؤول عن خدمة التصوير في وكالة الأنباء هذه في أصفهان. في يوم الأحد 25 سبتمبر اعتقلته قوات الأمن في منزله الخاص).

31- صبا شردوست، صحفية مستقلة، اعتقلت في طهران في 10 أكتوبر.

32- مسعود كردبور (صحفي ومدير تحرير وكالة أنباء مكريان، اعتقل في 20 سبتمبر/أيلول، بوكان، أورميا).

33-محسن رافاري (صحفي في جيروفت، اعتقل في 23 سبتمبر، لا معلومات أخرى)

يواجه الصحافيون والصحافيات التعذيب الجسدي والنفسي في سجون الجمهورية الإيرانية الإسلامية. تبدي صحفيات بلاقيود قلقها على سلامتهم. وتعتبر

المحاكمات السياسية التي يتعرضون لها جائرة وتفتقد إلى أبسط قواعد المحاكمات العادلة.

لا يوجد قضاء مستقل بشكل كامل في إيران إذ عادة ما يُستخدم النظام القضائي بانتظام كأداة لإسكات الصحافيين والصحافيات.

ينتهك النظام الإيراني بشكل روتيني المعايير الأساسية لإجراءات التقاضي السليمة، لا سيما قضايا حرية الصحافة من هذه المعايير:

- يتم اعتقالهم دون أمر توقفي
- يحظرون من الوصول إلى مستشار قانوني أو محام
- يحظرون من الاتصال بعائلاتهم لأسابيع وأشهر
- يعتقلون لأجل غير مسمى دون توجيه تهم رسمية
- توجه لهم تهم أمنية غامضة
- تتم بعض المحاكمات بسرية خلافاً للدستور.
- يجري الحكم عليهم في محاكمات سياسية لا تستغرق سوى بضع دقائق

Women Journalists Without Chains

wjwcorg

ثانياً، المشهد القانوني والقضائي.. إسكات الحقيقة

حرية الصحافة بشكلها الكامل ليست حقاً مكفولاً دستوريًا؛ إذ أن حرية الصحافة والمطبوعات مقننة بموجب الدستور، ويشير الفصل 3، المادة 24 إلى أن "الصحافة والمطبوعات حرة في بيان المواضيع ما لم تخل بالقواعد الإسلامية والحقوق العامة". ويشير الفصل 12، المادة 175 إلى أن "يجب تأمين حرية النشر والإعلام طبقاً للمعايير الإسلامية ومصالح البلاد". ولم يذكر الدستور حماية "حرية الرأي والتعبير". ولم يتطرق قانون الصحافة لتحديد ماهي مصالح البلاد والمعايير الإسلامية.

وعلى الرغم من أن إيران من الدول الموقعة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي يؤكد على أن حرية التعبير - بما في ذلك الحق في البحث عن المعلومات وتلقيها ومشاركتها بحرية - هي حرية عالمية. يقوم النظام، من خلال وزارة الإرشاد والاستخبارات الإسلامية، والشعبة الإلكترونية بالحرس الثوري، بشكل روتيني بحظر أو تقييد الوصول إلى المواقع الإلكترونية وإشارات الأقمار الصناعية لمواطنيها في الداخل والخارج[8].

لا قضاء مستقل

ولا يوجد قضاء مستقل بشكل كامل في إيران إذ عادة ما يُستخدم النظام القضائي بانتظام كأداة لإسكات الصحافيين والصحافيات ومنتقدي النظام وأعضاء المعارضة. حيث يتم تعيين رئيس القضاء من قبل المرشد الأعلى لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. وعين نائب رئيس السلطة غلام حسين محسني إجعي على رأس السلطة القضائية في يوليو/تموز 2021، خلفا لابراهيم رئيسي بعد فوزه في الانتخابات رئيسا. عمل إيجي في السابق وزيرا للمخابرات ومدعياً عاماً[9].

وعادة ما ينتهك النظام بشكل روتيني المعايير الأساسية لإجراءات التقاضي السليمة، لا سيما في القضايا المتعلقة بالصحافة وحرية التعبير. حيث يُعتقلون دون أوامر توقيف، ويحظرون من الوصول إلى مستشار قانوني أو محام أو الاتصال بعائلاتهم وقد يستمر ذلك أسابيع وأشهر. ويعتقل الصحافيون لأجل غير مسمى

[8] What does a 'free press' in Iran really mean? https://penntoday.upenn.edu/2012-09-13/research/what-does-%E2%80%98free-press%E2%80%99-iran-really-mean

[9] FREEDOM IN THE WORLD 2023,Iran https://freedomhouse.org/country/iran/freedom-world/2023

دون توجيه تهم رسمية. وأُدين صحافيين وصحافيات خلال السنوات الماضية بما في ذلك 2022-2023 بتهم أمنية غامضة في محاكمات لا تستغرق سوى بضع دقائق.

في 2023 استمر النظام الإيراني في محاكمة عدد من الصحفيين بسرية دون إعلان ودون وجود هيئة دفاع. بما في ذلك محاكمة الصحفيتين نيلوفر حميدي، وإلهى محمدي إذ يشير بيان إلى أنه جرى عقد محاكماتهما في مايو/أيار "على انفراد ودون وجود وسائل الإعلام، وهي طريقة تمنع إعلام الجمهور بتفاصيل جلسة الاستماع وحقيقة الأمر." [10] ويؤكد الدستور الإيراني على حق الصحفيين في الحصول على محاكمة علنية بحضور هيئة محلفين (المادة 168).[11]

قانون الصحافة

يقدم قانون الصحافة الإيراني (1985 والمعدل في 2000 و2009 للأخذ في الاعتبار المنشورات على الانترنت)[12]، صورة واضحة على كيف يريد النظام الإيراني أن تعمل الصحافة! إذ يحتوي على جميع الإجراءات القانونية ومخالفات الصحافة نشير إلى بعض مواد. تحدد المادة 2 من القانون مسؤوليات الصحافة وعملها:

- رفع وعي ومعرفة الجمهور الإيراني وتوعيته بمجال أو أكثر من المجالات المذكورة في المادة الأولى.
- اتباع الأهداف والغايات الواردة في دستور الجمهورية الإسلامية.
- احرص على إزالة الحدود الزائفة وعدم التمييز على أساس العرق أو اللغة أو العادات وما إلى ذلك.
- تعزيز سياسة "لا شرق ولا غرب."

أما المادة 6 من القانون فتقدم صورة للقيود المفروضة على الصحافة:

[10] كميته پيگيرى وضعيت روزنامەنگاران بازداشتى خواستار برگزارى علنى دادگاه نيلوفر حامدى و الهه محمدى شد https://ifj-farsi.org/?p=10147

[11] تنص المادة على التالي الفصل 11 المادة168: يتم التحقق في الجرائم السياسية والجرائم المتعلقة بالمطبوعات، في محاكم وزارة العدل بصورة علنية وبحضور هيئة المحلفين. قانون اساسى جمهورى اسلامى ايران: https://tinyurl.com/2htnqo6y

[12] Press Law in Iran (Ratified on March 19, 1986)
https://wipolex-res.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/en/ir/ir027en.pdf

- الصحافة حرة ما عدا المنشورات أو المقالات التي تضعف قيم الإسلام ووصاياه وحقوق الجمهور.
- نشر المقالات والصور المحظورة وغيرها من المواد المخلة بالعفة العامة.
- إشعال الصراعات بين الطبقات الاجتماعية الأخرى وخلق قضايا عرقية وعرقية.
- إفشاء المعلومات والوثائق السرية الخاصة بالقوات المسلحة الإيرانية، وقرارات الحكومة ومجلس الشورى الخاصة.
- اتهامات باطلة لشخصيات إيران البارزة وضباط قانونيين محترمين ملتزمين بالشريعة الإسلامية.
- إهانة دين الإسلام.

وتعزيزًا لذلك، ينص القانون أيضًا على أنه في ظروف معينة، تتمتع هيئة الرقابة الصحفية في إيران بصلاحية وقف نشر الصحف والمقالات وإغلاقها إذا كانت تسيء إلى المرشد الأعلى وتضر بالأخلاق والقيم العامة[13].

في الأشهر الأخيرة من العام الماضي (2022) قامت هيئة الرقابة بدور حظر الصحف والتحذير من تناول تقارير ومعلومات ومتابعات صحفية تهم الإيرانيين بين ذلك[14]: في أغسطس/آب: تم إيقاف صحيفة "جهان صنعت" بعد تقرير صحافي بتهمة ما وصف "بانتهاك موافقات المجلس الأعلى للأمن القومي لحدود الصحافة" وأحيلت قضيتها إلى السلطة القضائية التي أصدرت الحكم دون معرفة الصحيفة. أعيدت الصحيفة للصدور في ديسمبر/كانون الأول. وفي نوفمبر/تشرين الثاني: أصدرت توجيهًا يطالب وسائل الإعلام الإيرانية المحلية بالامتناع عن عرض الصور والمحتوى الذي وصفته بأنه "مخالف للأعراف الاجتماعية وفي مجال الحجاب". وفي ديسمبر/كانون الأول: حذرت الهيئة ثلاث صحف ووكالة أنباء واحدة من تغطية ارتفاع أسعار العملة. في الشهر ذاته تم إيقاف ومصادرة وإلغاء ترخيص المجلة القانونية نصف الشهرية "ماف" من قبل دائرة إرشاد إقليم كردستان.

[13] Press Supervisory Board https://www.ifmat.org/03/06/press-supervisory-board/

[14] التقرير السنوي لمنظمة صحفيات بلا قيود (2023)

3) قوانين وخطط جديدة وحملة تحريض

يبدو أن قانون الصحافة وهيئة الرقابة سيئة السمعة لم تكن تكفي السلطات للسيطرة على الفضاء الصحافي والعمل الإعلامي في إيران. وبالتزامن مع احتجاجات مقتل "أميني" نفذ المجلس الأعلى للفضاء الإلكتروني بهدوء سبتمبر/أيلول بهدوء ثلاث مواد من مشروع قانون قيد نظر البرلمان، لإنشاء لجنة تنظيمية تضم ممثلين عن قوات الأمن ولديها سلطة واسعة على المحتوى والخدمات عبر الإنترنت.

ويجري منذ ديسمبر/كانون الثاني 2022 "خطة المتابعة القانونية والقضائية للأخبار الكاذبة في الفضاء السيبراني"، ومشروع قانون في الحكومة بعنوان "قانون الصحافة الشامل"[15]. لم تنشر نص هذه الخطة أو مشروع هذا القانون. إن بقائهما سراً عن الصحافيين والعاملين في مجال الإعلام يثير مخاوف بشأن تشريعات جديدة تحد من حرية الصحافة الضعيفة أصلاً، بما في ذلك صحافة المواطن.

من بين هذه المواد: أي تصوير لمسرح الجرائم التي تؤدي إلى خسائر في الأرواح أو السجن المؤبد أو جرائم تؤدي إلى عقوبة بتر الأطراف أو الجرائم المتعمدة ضد السلامة الجسدية أو الحوادث التي تؤدي إلى الوفاة أو الإصابات الجسدية، أو الأعمال الإرهابية، باستثناء الحالات التي نص عليها القانون ومنها المادة 131 من قانون الإجراءات الجنائية، تعتبر جريمة ويحكم على مرتكبها بالسجن من الدرجة الخامسة.

وفي يونيو/حزيران 2023 هاجم المرشد الأعلى في إيران صحافيين والناشطين على شبكات التواصل ودعا القضاء لزيادة تدخله ممتدحاً إجراءات بعض المدعين العامين ضد الصحافيين: "يجلس بعض الأشخاص ص ويثيروا أعصاب عامة الشعب باستخدام الفضاء الرقمي أو غير الرقمي، ويضعفوا أمنهم النفسي ويخيفوا المواطنين، فهذا يعارض إحياء الحقوق العامة. يجب أن تتدخل السلطة القضائية".[16]

[15] التقرير السنوي لمنظمة صحفيات بلا قيود (2023)
[16] بيانات در ديدار رئيس و مسئولان قوه قضائيه
https://farsi.khamenei.ir/speech-content?id=53222

رؤية السلطات الإيرانية للصحافة المستقلة:

48 وكالة أنباء

3360 موقع إخباري

5 آلاف

وسيلة إعلام مطبوعة تابعة للنظام

أقل من 15 وسيلة إعلام

مستقلة عن النظام تتعرض للضغط من السلطات

ترى السلطات الإيرانية الصحافة المستقلة:

- قواعد للعدو
- تشويش الرأي العام.
- ممارسة الكذب
- تقوم بممارسة التعبئة ضد الجمهورية الإسلامية.
- الصحافيون جواسيس يخدمون أغراض الخارج.
- التدخل الأجنبي يستخدم الصحافيين والصحافيات لنشر معلومات مضللة.

Women Journalists Without Chains

wjwcorg

ثالثاً، إشعاع صحافة مستقلة ضعيف

مع احتكارها لقطاعي الإذاعة والتلفزيون، تسمح الحكومة في إيران فقط بإنشاء الصحف ووسائل إعلام إلكترونية التي تخضع لقوانين وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ووفقاً لآخر المعلومات المنتشرة من قبل الوزارة توجد 48 وكالة أنباء[17] و3360 موقع إخباري[18] ونحو 5 آلاف وسيلة إعلام مطبوعة تابعة للنظام. ولم تصل وسائل الإعلام المستقلة عن النظام في إيران إلى عدد أصابع اليدين والرجلين، وهذا العدد القليل جداً من وسائل الإعلام المستقلة تمارس نشاطها تحت ضغط السلطات.

يتعامل المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي مع وسائل الإعلام المستقلة باعتبارها "عدو" يشير تصريحه في مايو/أيار 2000 إلى هذه الرؤية: العدو أقام قاعدة عسكرية داخل بلادنا عبر وسائل إعلامه! بعض هذه الصحافة الموجودة اليوم هي قواعد العدو. إنهم يفعلون الشيء نفسه الذي تريده إذاعة وتلفزيون البي بي سي، أمريكا والنظام الصهيوني! (..) يجب أن يحترموا مصالح البلاد، ويكتبوا لصالح الدين. اليوم بعض الصحافة كل ما تريده هو تشويش الرأي العام وخلق الخلاف والتشاؤم لدى الناس وقرائهم تجاه النظام! (..) هذا نوع من الدجل الصحفي الذي اتخذه بعض الصحافة اليوم! ما هو الغرض من هذه الأعمال؟! لماذا هم بهذا السوء ليقوموا بالتعبئة ضد الجمهورية الإسلامية؟!"[19].

ومع موجة الاحتجاجات الأخيرة (2022) والقضايا اللاحقة لم تتجه السلطات لمعالجة المظالم؛ بل اتجهت إلى إلقاء اللوم على وسائل الإعلام وقمع حرية التعبير؛ وسعت عبر آلاتها الإعلامية الضخمة على تشويه الاحتجاجات والمحتجين، والصحافيين والصحافيات واعتبارهم جواسيس أو يخدمون أغراضاً للخارج، ونتيجة للتدخل الأجنبي الذي يستخدم الصحافيين والصحافيات ووسائل الإعلام المستقلة وشبه المستقلة الناطقة بالفارسية داخل وخارج البلاد لنشر المعلومات المضللة.

وسيطرت السلطات بشدة على وسائل الإعلام المحلية للترويج لنسختها الخاصة من الأحداث وتشكيل الرأي العام. وأكد المرشد الأعلى علي خامنئي على ضرورة نشر

[17] تعداد خبرگزاری های ایران کم می شود؟
isna.ir/xdNk8H
[18] آسیب‌شناسی تعدد رسانه‌ها در ایران https://irna.ir/xjvLkt
[19] بیانات در دیدار با جوانان در مصلّای بزرگ تهران
https://farsi.khamenei.ir/amp-content?id=3003

وجهة نظر السلطة، قائلاً: "إذا لم تفعل، فإن العدو سيفعل ذلك ويكذب[20]." واتهم الصحافيين والصحافيات بالعمل على الشائعات وقال " وظّفوا المئات والآلاف من وسائل الإعلام في خدمة الكذب والشائعات والانحرافات وما إلى ذلك"[21].

وقد أدت سياسات السلطة ومنهجيتها ذلك إلى زيادة الضغط على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، مع قيام المؤسسات الأمنية والقضائية بقمع الأصوات المعارضة وفرض الرقابة على التغطية الانتقادية للاحتجاجات.

نشير إلى وضع الصحافة في إيران:

- **وسائل الإعلام العمومية:** حرية وسائل الإعلام العمومية مقيدة بشدة سواء عبر الإنترنت أو خارجها. وتخضع وسائل الإعلام العمومية الحكومية لرقابة شديدة من قبل السلطات وتتأثر الإذاعات والقنوات والصحف ووكالات الانباء بالأجهزة الأمنية. تخضع الأخبار والتحليلات للرقابة الشديدة، في حين أن المستقلين والنقاد وأعضاء المعارضة نادرًا ما يتم منحهم منصة على وسائل الإعلام العمومة هذا إن وجدوا، والذي يظل مصدرًا رئيسيًا للمعلومات للعديد من الإيرانيين.
وتحظر السلطات أطباق الأقمار الصناعية، وفيما تجاوز الإيرانيون ذلك بتهريب الأطباق إلى داخل البلاد فإن القنوات والإذاعات التي تبث باللغة الفارسية من خارج البلاد يتم التشويش عليها بانتظام. وتقوم الشرطة بشكل دوري بمداهمة المنازل الخاصة ومصادرة الأطباق اللاقطة[22].

- **قيود وتحكم:** الصحف والمجلات شبه الرسمية والمستقلة تواجه رقابة وتحذيرات من السلطات حول المواضيع التي يجب تغطيتها وكيف.
كما تشتهر الجمهورية الإيرانية برقابتها الصارمة على الإنترنت، والتي تشمل حظر آلاف المواقع الإلكترونية، وتضطر إلى إغلاق الإنترنت على نطاق واسع لمعظم الإيرانيين في محاولة لمنعهم من الوصول إلى المعلومات ونشرها عبر الإنترنت ومن التواصل بأمان. وخلال الأشهر اللاحقة ل"سبتمبر/أيلول 2022" كان هناك تعتيم على الإنترنت في جميع أنحاء إيران،

[20] خطاب خامنئي 2000
[21] النصّ الكامل لكلمة الإمام الخامنئي في لقاء مع الشعراء وأساتذة الأدب الفارسي
https://arabic.khamenei.ir/news/7031
[22] FREEDOM IN THE WORLD 2022, Iran, https://freedomhouse.org/country/iran/freedom-world/2022

وقيود على ما يمكن للإيرانيين البحث عنه عبر الإنترنت، وتدخل في نشاط وسائل التواصل الاجتماعي منذ2009م.
كما يتم تصفية عشرات الآلاف من مواقع الويب الأجنبية، بما في ذلك المواقع الإخبارية وشبكات التواصل الاجتماعي الرئيسية.

- **فرض رقابة مباشرة:** عادة ما يكون العمل من أجل صحافة حرة وحقوق الإنسان في البلدان التي يكون فيها القمع شديدًا تحديًا، وهو كذلك في إيران إذ توسعت الرقابة لتتجاوز مجرد اعتقال وسجن الصحفيين؛ بحيث يقوم الصحفيون بمراقبة أنفسهم للتأكد من بقائهم بأمان ... وهذا نهج خطير للغاية.

كما يتم منع الصحفيين من أداء وظائفهم من قبل محرريهم ومسؤوليهم[23] خشية التعرض لاستهداف السلطات. حتى أن الصحافيين والصحافيات في وسائل الإعلام الممولة من الحكومة يتعرضون للعقوبة إذا تضامنوا مع زملائهم. على سبيل المثال في نوفمبر/تشرين الثاني2022 أعلنت نادرة وائلىزاده، المراسلة البيئية لوكالة أنباء إيرنا، فصلها من الوكالة "لتوقيعها بيان دعم للصحفيين المسجونين". كما أشارت إلى تلقيها تهديدات شخصية مباشرة وهاتفية من الأجهزة الأمنية[24].

أدت الاستراتيجية التي تتبعها السلطات، إلى إسكات التقارير المستقلة وخنق المعارضة، مما زاد من تآكل ثقة الجمهور في الصحافة ووسائل الإعلام المحلية، وباتوا يعتمدون على وسائل الإعلام التي تبث من خارج البلاد؛ مع ذلك استمرار شعاع الأمل في تدفق المعلومات من داخل إيران رغم القمع.

[23] Iranian Sports Journalist Sofali "Released" From Prison
https://iranwire.com/en/journalism-is-not-a-crime/113654-iranian-sports-journalist-sofali-released-from-prison/

[24] التقرير السنوي لمنظمة صحفيات بلاقيود (2023)

كيف يبدو وضع الصحافة في إيران؟

تتبع السلطات استراتيجية لإسكات التقارير المستقلة داخل إيران:

- وسائل الإعلام العمومية مقيدة بشدة وتخضع للرقابة من السلطات.
- تحظر السلطات أطباق الأقمار الصناعية.
- يتم التشويش على القنوات والإذاعات التي تبث بالفارسية من خارج البلاد بانتظام.
- يتم التشويش على القنوات والإذاعات التي تبث بالفارسية من خارج البلاد بانتظام.
- تداهم الشرطة بشكل دوري منازل المدنيين ومصادرة الأطباق اللاقطة.
- الصحف والمجلات شبه الرسمية والمستقلة تواجه رقابة وتحذيرات حول المواضيع التي تكتب حولها.
- تحظر الآلاف من المواقع الالكترونية الإخبارية المستقلة.
- تحظر تويتر وفيسبوك وواتساب وانستغرام وتليجرام.
- يفرض السلطات على الصحافيين والصحافيات مراقبة أنفسهم.

Women Journalists Without Chains

wjwcorg

رابعاً: استمرار تدفق المعلومات

على الرغم من أن حملة الاعتقالات وأحكام السجن جعلت معظم الصحفيين داخل إيران مرعوبين ومنهكين بلا حيلة وفاقدين للأمل، إلا أن رفض بعضهم الرضوخ للأمر الواقع الذي يفرضه النظام يجعل تدفق الأخبار والحقائق داخل وخارج البلاد مستمراً. ويقتبس قول مأثور فارسي شهير عن شجرة قولها: "بغض النظر عن عدد المرات التي تهاجمني فيها وتجرحني، فلن أعاني، سأزهر مرة أخرى".

- **قضية تسمم طالبات المدارس:** كان علي پورطباطبایی على يقين من أنه سيواجه استهدافاً ممنهجاً بعد أن نشر تقريراً حول موجة غامضة من تسميم تلميذات المدارس الإيرانيات في مدينة قم في نوفمبر/تشرين الثاني. ونتيجة لذلك، تم اعتقاله في الخامس من مارس/آذار2023[25]؛ انتشر التقرير على الفور واستمر2022 الإبلاغ عن حالات مماثلة من مدن إيرانية أخرى، ما تسبب بغضب الإيرانيين القلقين على فتياتهم[26].

ولمواجهة الحقائق وغضب الآباء الذي تزايد على مدى أشهر وتوسع موجة تسمم الطالبات، بدأت السلطات خططها للسيطرة على السرد حيث قامت بسياسة حجب المعلومات عن وسائل الإعلام ووجهت إجراءات قضائية بحق عديد من الصحف حيث وجه النظام القضائي تهم لرؤساء تحرير صحف " هممهان، الحدث 24، وشرق" وصحافيين وناشطين آخرين بدعاوى "حماية الصحة النفسية للأفراد والأسر" و"التعامل مع نشر الأكاذيب والشائعات التي لا أساس لها بشأن قضية التسمم الأخيرة"[27]. كما طلبت السلطات من المدارس في جميع المدن الامتناع عن تزويد وسائل الإعلام حول تسميم الطالبات[28].

- **بيع الأعضاء ورش الإيرانيات بسؤال حمضية:** في مايو/أيار أعلن[29] المدعي العام في طهران عن استدعاء رئيسي تحرير صحيفة "جهان

[25] بازداشت خبرنگار پیگیر مسمومیت دختران در قم، تشنج در مجلس
https://www.bbc.com/persian/world-64858616
[26] مسمومیت در مدارس دخترانه؛ جریانی در قم و اصفهان "مرکز ثقل"
https://tinyurl.com/27ljyl23
[27] اعلام جرم دادستانی تهران علیه مدیر مسئولان هممیهن و شرق و آذر منصوری، صادق زیباکلام و رضا کیانیان
https://tinyurl.com/28q6x6o4
[28] دستورالعمل جدید به مدارس در مواجهه با مسمومیت: پخش شیرینی، صحبت با رسانه‌ها و خروج از مدرسه ممنوع!
https://www.etemadonline.com/tiny/news-600795
[29] القضاء الإيراني يستدعي صحافيين إثر تقارير عن "بيع الأعضاء" واضطهاد النساء
https://www.iranintl.com/ar/202305051758

صنعت"، وصحيفة "اعتماد"، بعد نشرهما تقارير حول بيع الإيرانيين لأعضاء جسمهم في الخارج؛ وزيادة اعتداءات بالسوائل الحمضية على النساء وقال إنه "ترويج لمعلومات كاذبة"![30]. – وهي اتهامات تستخدم بشكل روتيني لتكميم أفواه الصحافيين والتضييق على عملهم.

ونشرت صحيفة "جهان صنعت" تقريرا ميدانيا كشفت فيه عن زيادة ملحوظة في بيع الإيرانيين لأعضائهم في دول الجوار بسبب الفقر[31]. لاحقاً أعلنت السلطات حظر بيع الأعضاء خارج البلاد![32] ونشرت صحيفة "اعتماد" تقريرا حذرت من زيادة ظاهرة رش السوائل الحمضية على الإيرانيات.

- **شغب اللحوم:** في فبراير/شباط أغلقت السلطات الإيرانية صحيفة سازانديجي مؤقتاً، إذ لم تتراجع الصحيفة "الإصلاحية" عن نشر التقارير الميدانية عن الفساد والمشكلات داخل إيران والتي تنتقد رغم المهددات. حيث نشرت تقريراً بعنوان "شغب اللحوم.. كيف اختفى اللحم من مائدة الطبقة الوسطى والطبقة العاملة؟"[33] يناقش فيه سوء تعامل الحكومة مع تصاعد أسعار اللحوم. وكان لهذه القصة تأثير كبير داخل إيران.

وتم الإغلاق من قِبل مجلس الإشراف على الصحافة، وهو فرع من وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، بسبب "إصرارها على نشر محتوى كاذب" و"إزعاج الرأي العام" تم اتخاذ القرار بموجب المادتين 5 و 6 من قانون الصحافة، اللذين يحظران على وسائل الإعلام نشر محتوى يعتبر كاذبا أو قائما على الشائعات[34].

وقال أكبر مونتاجيبي، رئيس تحرير صحيفة سازانديجي، إنه يعتقد أن إغلاق الصحيفة كان مدفوعًا قبل كل شيء بخبر سابق يسخر من مؤتمر نظمته

[30] اعلام جرم علیه روزنامه «جهان صنعت» برای گزارش افزایش فروش اعضای بدن در ایران
https://www.radiofarda.com/a/iran-selling-kidney/32404294.html
[31] افزایش فروش اعضای بدن در ایران
https://tinyurl.com/2433z7ng
[32] فروش کلیه به اتباع خارجی ممنوع شد
https://tinyurl.com/2aamfp8g
[33] طغیان گوشت، گوشت چگونه از سفره طبقه متوسط و طبقه کارگر حذف شد؟
https://saazandegi.ir/post-1518
[34] روزنامه «سازندگی» توقیف شد
https://tinyurl.com/2yzslpcy

الحكومة يقدم "نساء مؤثرات" من جميع أنحاء العالم[35]. كان يُنظر إلى المؤتمر على نطاق واسع على أنه نفاق صارخ، إذ جاء بعد حملة القمع العنيفة للاحتجاجات النسائية حول وفاة مهسا أميني.

- **مقاومة كشف الفساد:** تخشى السلطات التقارير عن فساد المسؤولين وتستخدم القضاء كأداة رئيسية لمحاربة الحقائق. ففي يوليو/تموز 2021 ، أدين أربعة صحفيين يعملون في مواقع إخبارية تديرها الدولة بتهمة التشهير ونشر أخبار كاذبة بعد أن أبلغوا عن فساد مشتبه به في وزارة النفط ، على الرغم من أنهم لم يتلقوا أحكامًا بالسجن. في يوليو / تموز 2022 ، حُكم على الناشط الصحافي وحيد أشتاري بالسجن لمدة عامين ومُنع من الأنشطة المتعلقة بوسائل الإعلام بعد أن كشف عن معلومات حول رحلة تسوق مثيرة للجدل قامت بها في وقت سابق من العام عائلة رئيس مجلس النواب محمد باقر قاليباف[36].

[35] RSF denounces reformist daily's closure by Iran https://rsf.org/en/rsf-denounces-reformist-daily-s-closure-iran
[36] FREEDOM IN THE WORLD 2023,Iran https://freedomhouse.org/country/iran/freedom-world/2023

كيف تلاحق إيران
الصحافيين والصحافيات خارج حدود البلاد؟
1
الاغتيال، كشف في 2022 عن فريق اغتيال إيراني لاستهداف موظفي "إيران إنترناشيونال".
2
الاغتيال، كشف في 2022 عن فريق اغتيال إيراني لاستهداف موظفي "إيران إنترناشيونال".
3
ملاحقة أقارب الصحافيين الذين يعملون في الخارج لإسكاتهم من الاستجواب إلى السجن والإخفاء القسري.
4
أحكام قضائية على الصحافيين الذين يعملون في الخارج.
5
تجميد أموال وممتلكات الصحافيين والصحافيات الذين يعملون في الخارج.
6
احتجاز جوازات سفر عائلاتهم.
Women Journalists Without Chains
wjwcorg

خامساً: الاستهداف خارج الحدود

مع ضعف وسائل الإعلام العمومية الرسمية يلجأ الإيرانيون إلى وسائل الإعلام التي تبث من خارج الحدود على الرغم من أن هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية أكبر الهيئات التي تديرها السلطات تملك نحو 60 قناة تلفزيونية باللغة الفارسية إلى جانب قنوات تبث باللغات الأجنبية منها العربية والإنجليزية وغيرها، إلى جانب حوالي 30 محطة إذاعية ترتكز مهمتها في نشر مبادئ الثورة الإيرانية وسياسات السلطات سياسياً واجتماعياً وثقافياً وفنياً.

ويعتقد كثير من الإيرانيين أن برامج الهيئة الرسمية تعتبر إعلام السلطة، فهي لا تمثل قضاياهم وهواجسهم ومتطلباتهم، فهي لا تمثلهم سياسياً ولا اجتماعياً. لذلك ورغم حظر أطباق الأقمار الصناعية إلا أن60 إلى 70٪ يملكونها، ويقضون معظم الوقت في مشاهدة القنوات الفارسية التي تبث من خارج البلاد، أهمها بي بي سي فارسي، ودوتشيه فيله، وإيران إنترناشيونال، وجِم تي في وغيرها، وكل تلك القنوات لا يسمح لها بالنشاط داخل إيران؛ وتعاقب السلطات كل من يعمل معها أو يظهر من الداخل على شاشاتها.

لذلك فإن تأثيرها في الداخل الإيراني دفع السلطات إلى استهداف العاملين فيها وتهديهم بالاغتيال.

- **تهديدات التصفية**: في فبراير/شباط2023، أعلن تلفزيون إيران إنترناشيونال عن إغلاق مكاتبها في لندن ونقل عملياتها إلى واشنطن العاصمة بسبب استمرار تهديدات اغتيال صحفييها. أفادت شرطة مكافحة الإرهاب البريطانية عن 15 محاولة على الأقل لمهاجمة التلفزيون. أصبح مستوى التهديدات شديداً لدرجة أن سلطات الشرطة لم تعد قادرة على ضمان سلامة الصحفيين[37].

[37] Iran International: Channel leaves UK after regime threats https://www.bbc.com/news/world-middle-east-64690387.amp

وفي نوفمبر/تشرين الثاني2022 كشفت تقارير عن "فريق اغتيال إيراني" بهذا الشأن وكتبت في تقريرها أن هذا الفريق هدد حياة صحفيين اثنين يعملان لصالح "إيران إنترناشونال" في لندن[38]. وتم القبض على مشتبه به[39].

وفي ديسمبر/كانون الأول2019 قال محرر الأخبار والمدير السابق للنشرة الإخبارية الفارسية في "بي بي سي"، صادق سابا، إن النظام الإيراني "يحاول بشدة إسكات" القناة مستهدفاً ما لا يقل عن 12 من صحفييها، "إنهم خائفون. لكننا لن نستسلم. لدينا وظيفة يجب القيام بها"[40].

وبغض النظر عن التهديدات الجسدية فإن التهديدات عبر الإنترنت بالاختطاف والاغتصاب والشنق هي جزء من خطاب دنيء للسلطات يستهدف الصحفيات بشكل أساسي[41].

- **أقارب الصحفيين داخل إيران:** تستخدم إيران تكتيك ملاحقة أقارب الصحافيين الذين يعملون في الخارج لإسكات وترهيب هؤلاء الصحافيين والصحافيات. وعادة ما تقوم الأجهزة الأمنة باستدعاء الأقارب للاستجواب ويطلبون منهم إجبار أقاربهم الصحافيين على التوقف عن العمل الصحفي وانتقاد السلطات ويهددن بعقابهم داخل إيران إذا لم يلتزم الصحفي البعيد بالأوامر من السجن إلى فقدان الوظائف إلى تجميد الأصول.

سبق أن قالت منظمة مراسلون بلا حدود أن النظام الإيراني يمارس تهديدات وضغوطات على عوائل 101 صحفي إيراني يعملون في خارج البلاد، كما تمنع من نقل أموالهم وممتلكاتهم في البلاد[42].

وفي 2020 قضت محكمة في إيران على شقيق المذيع في إذاعة صوت أمريكا (فارسي) علي نجاد بالسجن ثماني سنوات.[43] في مايو/أيار 2023 قبض على سجاد شهرابي، وهو صحفي يعمل مع "إذاعة جمهورية إيران المملوكة للدولة. وهو

[38] Statement On Formal Threats To The Life Of Journalists On UK Soil https://www.iranintl.com/en/202211076450

[39] Terror Suspect Arrested Near Iran International HQ Pleads Not Guilty https://www.iranintl.com/en/202302144174

[40] إيران تهدد بعمليات خطف واسعة للصحفيين في بريطانيا https://tinyurl.com/29yr62hc

[41] Iran: Iran International TV Relocated Due To Serious Death Threats — CFWIJ Holds Iranian Regime Responsible https://tinyurl.com/24hmnkqq

[42] عمّ نتحدث حين نتحدث عن حرية الصحافة في إيران؟ https://tinyurl.com/26m4mkww

[43] تغريدة محاميه يوم 25 يوليو/تموز2020 https://twitter.com/vakilroaya/status/1283431616946339843

شقيق شيما شهرابي رئيسة تحرير إيران واير الذي يعمل من خارج البلاد، وإضافة إلى اعتقال شقيقها جرى استجواب أفراد عائلتها حول عملها الصحفي لترهيب الصحفية المنفية.

كما قالت تقارير إن عدداً من الصحفيين في بي بي سي فارسي تم تجميد أموالهم في إيران، وعمدت السلطات إلى احتجاز جوازات سفر عائلاتهم، بالإضافة إلى تلقي أقاربهم القاطنين في الداخل الإيراني، أكثر من 300 مكالمة هاتفية بهدف المضايقة في أقل من 10 أيام، وغالباً خلال الليل[44].

[44] إيران تهدد بعمليات خطف واسعة للصحفيين في بريطانيا
https://tinyurl.com/29yr62hc

خاتمة

أساء النظام استخدام سلطته ضد الصحافة بعمق لدرجة أن صحافي إيراني في طهران قال لنا في 12مايو/أيار 2023 إنه ومعظم الصحفيين والصحافيات المستقلين "مرعبون"؛ أنظر إلى باب منزلي بانتظار متى يأتون لاعتقالي، حقيبتي وملابسي بما فيها الفرشاة ومعجون الأسنان جاهزين أيضاً".

نعتبر أن القضاء الإيراني فيما يخص القضايا الصحافية غير مستقل ويخضع لسلطة وتقدير السلطة التنفيذية وشخص المرشد الأعلى، وأن "العدالة" غائبة للغاية في الأحكام التي صدرت أو المحاكمات المتوقعة ضد الصحافيين والصحافيات.

كما أن الأحداث خلال الأعوام الماضية أثبتت أن هيئة الرقابة على الصحافة أنها أداة للسيطرة على الصحفيين واضطهادهم.

نعتبر إيران أسوأ دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث التضييق على الصحافيين والصحافيات المستقلين. كما أنها من حيث استهداف الصحافيات بسبب تقاريرهن وجنسهن عملية منظمة بناءً على النظرة التي تلقي بها السلطات نحو النساء في هذا البلد الاستبدادي.

ونرى أن وضع حرية الصحافة اليوم في إيران أسوأ مرحلة مذ عرفت البلاد الصحافة قبل أكثر من 180 عاماً. وأزداد سوءً من 2009، وأصبح أكثر سوءً منذ منتصف 2022؛ وعلى الرغم من ذلك لا زال الصحافيون والصحافيات المستقلون داخل إيران يحاولون العمل من أجل تدفق الأخبار والمعلومات الصحيحة إلى الجمهور في ظل هذا الكم الهائلة من حملات التضليل الممنهجة التي تقودها السلطات.

التوصيات

أولاً: السلطات الإيرانية

- نحث السلطات الإيرانية على إطلاق سراح جميع الصحفيين والإعلاميين المسجونين، ووقف المحاكمات بالغة الجور التي تفتقر إلى أي معايير من معايير المحاكمات العادلة، وإنهاء الأحكام التعسفية القاسية. وحتى ذلك الحين ندعو السلطات إلى السماح لفريق من الحقوقيين والمنظمات الدولية لزيارة الصحافيين والصحافيات الموجودين في السجون أو أولئك الذين أفرج عنهم بكفالة وانتظار محاماتهم.

- نحث السلطات الإيرانية على ضمان استعادة التدفق الحر للمعلومات في البلاد، ووقف الاضطهاد المستمر الذي يواجه الصحافيين والصحافيات داخل إيران.
- نطالب السلطات الإيران بالالتزام بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي وقعته، والذي يؤكد على أن حرية التعبير - بما في ذلك الحق في البحث عن المعلومات وتلقيها ومشاركتها بحرية - هي حرية عالمية
- حان الوقت لأن تتقبل السلطات الإيرانية أن فرض ومحاصرة الأخبار والمعلومات الحقيقة لن ينهي أزمات البلاد. وأن الصحافة الحرة ضرورة لإنشاء مجتمع حر وسلطات نزيهة.
- على السلطات الإيرانية وقف القوانين التعسفية التي تقيّد الصحافة الحرة وتضطهد الصحافيين بما في ذلك تعديل الدستور وقانون الصحافة والقوانين ذات العلاقة لضمان بقاء الصحافة حرة دون قيود. وعزل هيئة الرقابة على الصحافة الحالية، وأن يشارك الصحافيون والصحافيات المستقلون بوضع ميثاق يحدد أهدافهم ومهامهم.
- على السلطات الإيرانية وقف فرق "التصفية" وحملات التشوية والتهديد ضد الصحافيين والصحافيات الذين يعملون خارج البلاد، وعدم ملاحقة عائلاتهم داخل البلاد ووقف جميع الانتهاكات التي تطالهم بسبب عمل أقاربهم.

ثانياً، المجتمع الدولي

- ندعو المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إيران "جاويد رحمن" إلى وضع الانتهاكات بحق الصحافيين والصحافيات في إيران في قائمة أولوياته، وإبلاغ دوائر الأمم المتحدة بشكل مستمر بما يحدث في هذا الملف.
- نطالب الدول التي يتواجد فيها صحافيون وصحافيات إيرانيين إلى حمايتهم، وحماية الصحافة الحرة بتأمين مقرات القنوات والإذاعات ووسائل الإعلام الناطقة بالفارسية؛ وعدم التهرب من هذه الالتزامات.
- ندعو المقررين الخاصين بالاعتقال التعسفي والإخفاء القسري، والقضاء المستقل إلى زيارة إيران.

- ندعو المنظمات الدولية المعنية بحرية الصحافة وحقوق الإنسان إلى ممارسة المزيد من الضغوط على إيران لضمان إنهاء مأساة الصحافيين والصحافيات المعتقلين داخل البلاد، وضمان استعادة التدفق الحر للأخبار والمعلومات.